ملامح البنية الاجتماعية في الدولة العثمانية(١٥٧٤-١٥٩٥)

م.م. ايمان جاسم حسن
مديرية تربية نينوى/ مدرسة كرج
mailto:emanjasem34@gmail.com

الملخص:

تستند النظرة العثمانية للمجتمع إلى أصول الشريعة الإسلامية، وتقاليد القبائل التركية وماورثته من الدول الإسلامية السابقة أو استفادته من مخالطة البيزنطيين. والاجتماع والطبقية وفقًا لهذه النظرة أمرا ن لازمان للبشرية ؛ كانت الدولة العثمانية في عهد السلطان مراد الثالث (١٥٧٤-١٥٩٥م)

قد شهدت في بنيتها الاجتماعية عاموديا وافقيا في طبقاته الخاصة والعامة، تنوعا واضحا في المجتمع العثماني، بين مكوناته المختلفة من سكان الريف وسكان المدن، والتي اختلفت بدورها في العادات والتقاليد، ويحاول هذا البحث تبيان ملامح هذه البنية الاجتماعية التي اعتمدته عليها هذه الدولة في عهده عبر مقدمة ومجموعة محاور.

الكلمات المفتاحية: (الدولة العثمانية، السلطان مراد الثالث، بنية اجتماعية وتطورات اجتماعية).

Features of the social structure in the Ottoman Empire(1574-1595)

Assistant teacher
Iman Jassim Hassan
Nineveh Education Directorate/ Karaj School

Abstract:

The Ottoman view of society is based on the origins of Islamiclaw, the traditions of the Turkish tribes and what they inherited from previous Islamic countries or benefited from mixing with the Byzantines. According to this view, society and class are necessary for humanity.During the reign of Sultan Murad III (1574-1595 AD), the Ottoman Empire witnessed in its social structure, both vertically and horizontally in its private and public classes, a clear diversity in Ottoman society, between its various components of the rural population and the

urban population, which in turn differed in customs and traditions, and this attempts to The research demonstrates the features of this social structure on which this state relied during his reign.

Keywords: (The Ottoman Empire, Sultan Murad III, social structure and social developments).

- المقدمة:

إشكالية البحث: كانت الدولة العثمانية في عهد السلطان مراد الثالث (١٥٧٤-١٥٩٥م)، قد شهدت في بنيتها الاجتماعية عاموديا وافقيا في طبقاته الخاصة والعامة، تنوعا واضحا في المجتمع العثماني، بين مكوناته المختلفة من سكان الريف وسكان المدن، والتي اختلفت بدورها في العادات والتقاليد، ويحاول هذا البحث تبيان ملامح هذه البنية الاجتماعية التي اعتمدته عليها هذه الدولة في عهده، ما أدى إلى تنوع المجتمع العثماني، بين سكان الريف وسكان المدن، والتي اختلفت بدورها في العادات والتقاليد، فما هي طبيعة البنية الاجتماعية في عهد وما هي التطورات الاجتماعية التي شهدتها هذه الدولة في تلك المدة.

أهمية البحث: عرفت الدولة العثمانية خاصةً في القرن السادس عشر، وصولها إلى أوج قوتها العسكرية والسياسية والاقتصادية، ومن هنا كان لابد من تبيان بنية المجتمع العثماني وما رافقه من التطورات الاجتماعية التي طرأت على الدولة العثمانية، في أواخر القرن السادس عشر(١٥٧٤-١٥٩٥م)، اذ كان للبنية الاجتماعية تأثيرات واسعة داخل الدولة، كما ساهم التوسع العثماني في المناطق المجاورة على حصول تغييرات واسعة في البنية الاجتماعي، خاصةً في تركيبة الدولة العثمانية الاجتماعية، التي تميزت بالتنوع العرقي، ومن ثم فقد كان لكل طبقة اجتماعية من طبقات المجتمع ، ميزة خاصة داخل الدولة العثمانية في تلك المدة.

منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج العلمي المتبع في الدراسات التاريخية، القائم على الدراسة الوصفية في دراسة أحداث المرحلة، وعلى تحليل تلك الأحداث وفق منهج علمي، وقد تم الاستعانة بعدد من المصادر التي عاصرت المدة المدروسة، والمراجع التي ساهمت في إغناء البحث بالمعلومات المهمة.

اولاً–فئات المجتمع العثماني في عهد السلطان مراد الثالث:

تكون المجتمع العثماني في عهد السلطان مراد _كما هو الحال في عهد اسلافه _ من حيث الديانة من فئتين رئيستين: المسلمين وغير المسلمين، و الإسلام الديانة العليا في الدولة، ولكن ذلك لم يكن يعني محاباة المسلم في الوظائف لمجرد كونه مسلم ، ولا غمط الذميين حقوقهم، اذ كانت تطبق عليهم أحكام أهل الذمة في الشريعة الإسلامية، وقد استطاعت الدولة العثمانية أن تجمع بين تلك الأديان والطوائف والأجناس[١]، وعمران الدولة في مجتمع يسوده السلم والتعايش اذ كانت عبر تاريخها الطويل تجمع بين كل هذه القوميات والطوائف الدينية التي كانت تعيش بوئام وتعاون طيلة تلك القرون، في ظاهرة أطلق عليها (الرابطة العثمانية) التي وحدة بينهم جميعاً، فلا تعصب لعرق دون آخر، ولا اضطهاد لأهلِ ملَّة من اخرى ، وحوى المجتمع العثماني شعوباً وأجناساً مختلفة، كلٌّ له عاداته وتقاليده الخاصة به، ولذلك فقد تنوعت نشاطات الحياة اليومية ومظاهرها، مع اصطباغ المجتمع عموما بصبغة إسلامية موحدة اذ عاشوا في ظلها متواصلين فيما بينهم[٢].

وعلى ذلك فقد تميز المجتمع العثماني في عهد السلطان مراد _كما هو الحال في عهد اسلافه_ بالتنوع الديني والعرقي، الذي عد مصدر اثراء وتنوع ثقافي ساهم بشكل كبير في تطور بنية المجتمع العثماني، اذ كانت صفة المواطنة هي السائدة في كل اقاليم الدولة العثمانية، وكان يطلق على الجميع من رعاية الدولة مسلمون وغير مسلمون اتراك او عثمانيون ،وهو ما جعلها ايضاً ملاذا لكل الاقليات من غير المسلمين يأمنون فيها على ارواحهم وممتلكاتهم، وكانوا غير المسلمين يتمتعون بكافة حقوق المواطنة مقابل دفعهم الجزية، لقاء الاعفاء من الخدمة العسكرية، ونتج عن ذلك ما عرف (بنظام الملي) الذي ينظم شؤونهم وعلاقتهم مع الدولة، والمجتمع العثماني، ومثل ذلك قوة الدولة وضح مدى تسامحها مع الاقليات[٣].

ولكي تلتزم كل فئة اجتماعية عملت الدولة العثمانية على سن مجموعة من القوانين التي تنظم ازياء هذه الفئات التي نصت على ارتداء اثواب معينة وقبعات وقلانس تعكس مرتبة الفرد ومكانته في المجتمع ، وهو ما كان ساريا في عهد السلطان مراد الثالث ومن تلاه من السلاطين العثمانيين [٤].

أما اللباس والزي فقد كان يختلف باختلاف المناطق والأقوام والمكانة الاجتماعية كونهم ليسوا من أصحاب السلطة[٥]، ولكن الطابع العام للزي كان: السروال والقميص والحزام والعمامة للرجال، والخمار

والعباءة للنساء، وكان لرجالِ الحكم والإدارة والعساكر أزيائهم الخاصة التي تميز كل صنف عن غيره، وقد نُظِّمت الأزياء العثمانية بقوانين ومراسيم سلطانية، اذ كان لكل فئة اجتماعية هيئة من اللباس[٦].

وفي ما بخص الاحتفالات والأعياد، فكان معظمها دينياً كعيدي الفطر والأضحى، وذكرى المولد النبوي والهجرة، ومنها ما كان عرفيا كيوم جلوس السلطان على العرش، أو يوم مولده أو ولادة ابن له، وكذلك عند الانتصار في معركة أو ذكرى لذلك، أما ما يخص الأطعمة والأشربة في المجتمع العثماني، فقد تنوعت بتنوع عناصر هذا المجتمع، اذ تأثر كل قوم بما عند الآخرين من عادات وتقاليد في الطعام، ورغم اختصاص كل قوم بطائفة من الأطعمة والأشربة بسبب اختلاف العادات والمناخ والموقع[٧].

وكانت العوائل العثمانية في الغالب تتكون من عائلة ممتدة تضم أجيالاً ثلاثة: الأجداد والآباء والأبناء، يسكنون معا في منزل واحد، وكان الأقارب يسكن بعضهم بجانب البعض في درب واحد او محلة واحدة، ويتشاركون الأفراح والأتراح، وفي ما يخص السكن فقد تنوعت وحدات السكن في عموم الدولة العثمانية من حيث المساحة وعدد الغرف والشكل الخارجي ونوع التسقيف وهي عموما باستثناء قصر السلطان على ثلاثة اشكال بيوت الاغنياء وكبار رجالات الدولة، وبيوت عامة الناس، وبيوت الفلاحيين [٨]،و وكانت العوائل العثمانية في الغالب يتعاونون في العمل، اذ يعمد هؤلاء للعمل معا فأصحاب الحرف في حرفتهم، وأصحاب الأرض في زراعتهم، وكان التعدد في الزوجات قليلاً جدا في المجتمع العثماني، وكذلك الزواج بين مختلفي الديانة[٩].

وساد المجتمع العثماني في عهد السلطان مراد الثالث _كما في عه اسلافه_ التفاوت الطبقي بين شرائح المجتمع العثماني الذي قام على اساس المهنة والوظيفة ،والمكانة الاجتماعية والحالة الاقتصادية للفرد، وساهمت السلطة العثمانية في ترسيخ هذا التفاوت، وكانت السلطة شديدة الاهتمام ببقاء كل فرد في طبقته، على اعتبار ان ذلك من المستلزمات الاساسية للنظام السياسي والاجتماعي والانسجام بهدف زيادة الضرائب[١٠]،اذ شهد المجتمع العثماني في عهد هذا السلطان تقسيمات طبقية مشابهة الى حد كبير ما ورثه عن اسلافه من حيث تقسيمات المجتمع العثماني التي قسمت إلى مجموعة من (الطبقات)، وهي كما يلي:

اولاً- الطبقة الحاكمة:

١- مجموعات النخبة في المجتمع العثماني في عهد السلطان مراد الثالث:

تمثل هذه الفئة ارقى واعلى الفئات لما تتمتع به من سلطة وجاه ومكانة اجتماعية عالية لا تدانيها أي طبقة اخرى في المجتمع العثماني، وهي تتكون من السلطان والعسكرين وزعماء الطرق وكبار العلماء والاعيان، ويمكن ان نطلق عليها مجموعات النخبة في المجتمع لانهم يمثلون القوة العسكرية والسلطة الدينية والروحية واصحاب القلم والكتابة والدواوين ووزارات الدولة، وجمعت هذه المجموعة بين الحكم المدني والعسكري، وقد امتلكت الكثير من الامتيازات، ولا يشترط بمن كان من أعضائها باستثناء السلاطين، أن يكونوا من الأتراك العثمانيين، بل ربما كانوا من أهل الولايات التابعة للدولة، والمستقرين في العاصمة، وقد حددت الكثير من الأنظمة والقوانين علاقة موظفي الدولة مع بعضهم، واختصاصات الجهاز الحاكم في الدولة، وقد قسمت الوظائف اثناء هذه الحقبة العثمانية[١١]، على النحو التالي:

أ- **الحكم المدني:** وتشتمل على الوظائف المدنية الذين سيروا أمور الدولة على الصعد كافةً، ومنها:

-**السلطان:** هو رئيس الدولة، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ورئيس الهيئة الحاكمة، ورئيس الهيئة الدينية، وكان يعد حامي الشريعة الإسلامية، والمدافع عن العقيدة والإسلام وكان يعد امام عصره، وتعد الدولة ملكاً خاصاً بالسلطان، اذ كانت تحول إلى خزائن السلطان جميع ما يتبقى من الموازنة العامة للدولة، وذلك بعد تغطية جميع النفقات العسكرية والإدارية للدولة[١٢]، وكان للسلطان ألقاب عدة منها (خنكار أو بادشاه أو بادشاه الإسلام)[١٣].

قطن السلطان مراد الثالث مع عائلته في القصر السلطاني، حيث تولى هناك ادارة الدولة، وسكن هو وعائلته في قسم مغلق يمنع على غير سكانيه من دخوله، يسمى (الحرم السلطاني)، وضم القصر

السلطاني أجهزة إدارة الدولة، ومدرسة داخلية، وأقساماً ومرافق أخرى، وكانت هذه القصور عادة مقسمة الى قسمين، قسم خاص بالرجال يسمى (سلاملك)، وقسم خاص بالحريم يسمى (حرملك)، ومنذ الصباح الباكر يدب النشاط في القصر، اذ يشرع العاملون فيه في أعمالهم، ويبدأ السلطان مراد الثالث _شأنه شان من سبقه_ يومه بالنظر في شؤون الدولة، ويمارس جميع مهامه، ويصدر الاوامر التي تعرف بالفرمانات المهورة بطغراء يحمل اسمه، وهي اوامر واجبة التنفيذ ، وهي سنية مقدسة (همايون شريف)، تستوجب طاعة العالم باسره (جيهان مطاع)، وهو الذي يفوض من يقود الجيوش، ويعين الموظفين ويعقد الاتفاقيات، وفي عهد مراد الثالث صمم العرش الذهبي الذي جلس عليه هو ومن خلفه على عرش الدولة العثمانية في الاحتفالات الخاصة وفي اعياد الميلاد ، وفي المساء قد يشغل السلطان نفسه بالقراءة، أو يذهب إلى الصيد أو يخرج في نزهة، وقد يجتمع مع العلماء والقراء، أو يحضر مجلس سمر وإنشاد، وقد يجلس إلى أسرته[١٤].

وكان السلطان يعين ابنه ولياً للعهد فكان يعين الابن المقرب من السلطان في الإقليم القريب من العاصمة، بينما الابناء الذين لا يفكر السلطان بتعيينهم ورثة له، يعينون في أقاليم بعيدة، وهذاما ادى إلى حدوث نزاعات بين الإخوة، للسيطرة على العرش [١٥].

ولعبت النساء دوراً مهماً في عهده سياسياً واجتماعياً، تجلى ذلك في تدخل والدته نوربانو سلطان[١٦] في تسير بعض شؤون الدولة، اذ عدت نموذجاً لا ينسى من نماذج سلطنة الحريم، والتي تعني بالأصل تحكم سلطانات وجواري قصر الحرملك في الدولة وتوجيههم للسلاطين، وكذلك الوزراء والباشوات فيما يريدون، ودون التقيد بمصلحة الدولة، وهو ما أدى لخلل خطير في الدولة العثمانية، وأدى لزيادة نفوذ الحرملك ، اذ أصبحت رسمياً تلقب بالسلطانة الوالدة، فقد انتقل الصراع بين نوربانو سلطان وبينها إلى الصراع مع صفية خاصكي سلطان[١٧]، زوجة ابنها مراد، والتي أصبحت سلطانة ،بعد أن ولدت له ولي عهده محمد، ولما كان السلطان مراد لا يكاد يخرج من القصر، وكان شديد التعلق بزوجته صفية خاصكي سلطان، وكذلك أمه، فإنه أصبح ألعوبة في أيديهما، واستطاعت (جان فداء كالفا كبيرة موظفين الحرملك) أن تساهم في هذا الصراع أيضا لأنها كانت تحت سيطرة نوربانو مما

مكنها من أن تتحكم في علاقاته بجواريه، وزاد أمر الدولة سوءاً بمقتل الصدر الأعظم الكفء صقوللو محمد باشا[١٨] بتحريض من السلطانة صفية على الأرجح، وتولى مكانه وزراء ليس لهم ما كان له من قوة وحنكة وقدرة على ضبط الأمور والوقوف بوجه سلطة الحريم، وأمام استفحال نفوذ الانكشارية، واستمر صراعها مع صفية حاضراً حتى وفاتها عام ١٥٨٣م، وكذلك بعض من شقيقاته ممن تزوجوا صدور عظام، فكان ذلك بمثابة دور سياسي واجتماعي لهن في الدولة ،اذ تزوجت شقيقته (مهرماه) ثلاث من الصدور العظام([١٩])، وكان ذلك محاولة من السلطان لكسب ود أولئك الصدور العظام الذين لهم ثقلهم السياسي والاجتماعي في الدولة العثمانية آنذاك، كما كان لأولئك النسوة وغيرهن داخل الحرم السلطاني مساهماتهم الخيرية في المناسبات الدينية تجاه الطبقات الدنيا من المجتمع العثماني ،اذ ان لكل واحدة منهما دورها في المساهمة الاجتماعية الخيرية عبر بناء المساجد والمدارس ودور الحديث والمستشفيات والتكايا ووقف الاوقاف المختلفة وهي بمجملها مساهمات اجتماعية،اذ اوقفت ام السلطان مراد الثالث نوربانو سلطان الاوقاف، وكذلك فعلت زوجته صفية خاصكي سلطان [٢٠].

– **الصدر الأعظم:** كان لهذا المنصب أهميته وخطورته في الدولة العثمانية، اذ كان بمثابة المستشار الأول للسلطان، وكان يسمى الوزير الأول أو الوزير الأعظم، حيث أضيفت كلمة أعظم، ليتميز عن اللقب الذي منحته الدولة لعدد من الشخصيات الذين حكموا في الولايات الكبرى وحملوا لقب وزير، ويعني هذا اللقب أعظم كبار الموظفين[٢١].

ومن أهم الامتيازات التي حصل عليها الصدر الأعظم، هو حمل الخاتم السلطاني، فكان الصدر الأعظم يوقع على الفرمانات السلطانية، فكان الصدر الأعظم صاحب الصلاحية المطلقة في إدارة شؤون البلاد[٢٢]، كما كان للصدر الأعظم سلطات واسعة، منها الإشراف على الإدارة المركزية في الدولة، وعلى إدارة الولايات، ويعد رئيس الديوان، ويسيطر على أمور الجيش، ويقود المعارك الحربية، كما كان يتفقد الأسواق ويشرف عليها[٢٣].الصدر الأعظم القوي حينذاك صقوللو محمد باشا.

والجدول (١)

يبين أسماء الصدور العظام خلال حكم السلطان مراد الثالث(*)

اسم الصدر الأعظم	تاريخ حكمه	مناصبه وأهم أعماله
محمد باشا الصقلي	١٥٦٥-١٥٧٩م	وخلال وزارته استنجد سلطان مراكش بالعثمانيين، فطلب الصقلي من والي طرابلس بمساعدته، كما حارب بلاد العجم وسيطر على الكرج، واحتل العاصمة تفليس.
أحمد باشا	١٥٧٩-١٥٨٠م	كان يسعى على كمال العدالة والإنصاف، ولم يسر على الدرب الذي سار عليه أسلافه من الرشوة تولى منصب الصدارة لأربعة أشهر.
سنان باشا	١٥٨٠-١٥٨٢م	أرناؤوطي الأصل، صار وزيراً أعظم لخمس مرات، كما كان قائداً للجيش، عزل من منصبه بعد فشله في حملة العجم، عندما عاد بلا فائدة.
سياوش باشا	١٥٨٢-١٥٨٤م	تقلد رتبة رئيس رؤوساء خدم الباب، وصار أغا لفرقة الإنكشارية، ثم أمير الامراء للروم إيلي، ووصل إلى رتبة الصدارة.
عثمان باشا بن أزدمور	١٥٨٤-١٥٨٥م	تولى ولاية اليمن مرتين، وصار أمير الامراء الحسا عدة مرات، ثم أمير امراء البصرة، ووالياً على ديار بكر، عاد إلى الآستانة وعيّن وزير ثانٍ وبعد أسبوع أصبح صدراً أعظم، نجح خلالها في السيطرة على تبريز، لكنه ما لبث ان توفي.
خادم مسيح باشا	١٥٨٥-١٥٨٦م	كان يشغل خلال حكم سليم خان رئيس موظفي بيت المؤونة، وأصبح والياً على مصر، ثم صار وزيراً في الآستانة، وعيّن بمنصب قائم مقام السردار عثمان باشا، ثم تولى منصب الصدارة العظمى بعد وفاة عثمان باشا.
سياوش باشا	١٥٨٦-١٥٨٦م	لم يستمر طويلاً في منصبه.
سنان باشا	١٥٨٩-١٥٩١م	في تلك المرحلة عيّن سرداراً على حملة بلاد المجر، وحقق الانتصار في معارك عدة، ففتح بسبرم وبولاطة ويانق وسمارتين، كما هزم طابور عسكر العدو.
فرهاد باشا	١٥٩١-١٥٩٢م	كان أرناؤوطي الأصل، وأصبح أغا لفرقة الانكشارية، وبعدها صار وزيراً أميراً للأمراء في الروم إيلي، قام بفتح الكثير من القلاع في ديار العجم، لكنه ما لبث أن عزل بتهمة الكذب على السلطان.
سياوش باشا	١٥٩٢-١٥٩٣م	استمر في منصبه لمدة قليلة، بسبب الاضطرابات الداخلية التي جرت في عهده، إذ هجم الناس على الديوان مرتين في وزارته.
سنان باشا	١٥٩٣-١٥٩٥م	وخلالها سعى لإعادة الوزراء المعزولين إلى أماكنهم، كما عيّن سرداراً على حملة الأفلاق العصاة وعاد منهزما منها.
سردار فرهاد باشا	١٥٩٥-١٥٩٥م	اشتهر بفتح الأقاليم الكثيرة من بلاد العجم، كما عقد الصلح والصلاح معهم، وقد أحرق سنان باشا بنار الغيرة، وجعله يشتعل بما حققه من نجاح.
سنان باشا	١٥٩٥-١٥٩٦م	وفي وزارته تلك توفي السلطان مراد الثالث، وتوفي هو بعد عام واحد من وفاة السلطان.

*-**المصدر**: أفندي: التاريخ السياسي والعسكري للدولة العثمانية، ص٤٢-٤٥ و١٥٦ و١٦٤. علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٩٩٤م، ص١٢٩.

ب- الوظائف العسكرية:

لعبت القوات العسكرية دوراً مهماً في حياة الدولة العثمانية، حيث وجد فيها ثلاثة أنواع من القوى العسكرية، وهم:

-**الإقطاعية:** وهؤلاء اعتمدت عليهم الدولة في أول عهدها خلال الحروب حيث منحت قادته معاشاً بشكل أرض، يعيشون من إيرادها مقابل تلبيتهم نداء الحرب مع عدد مناسب من الجند، على أن تكون مشاركتهم على نفقتهم الخاصة.(٢٤)

أما الانكشارية(٢٥): تعد كمؤسسة عسكرية مهمتها الفتوحات والدفاع عن الدولة ،وكانت تسمى أيضاً بالانكشارية الإمبراطورية (قابي قول)، وهم من المشاة، وكان هؤلاء يتقاضون رواتبهم التي كانوا يتسلمونها في كل ثلاثة أشهر، وكان أغلب الانكشارية متواجدين في مراكز المدن الكبرى، تدرج بعضهم في المناصب العليا في الدولة، واصبح لهم نفوذ وسطوة في ادارات الدولة المختلفة، ووصل وبعظهم الى شغل منصب الباب العالي أو الصدر الاعظم، بل كان لهم نفوذ في اقالة أو تنصيب السلاطين أو اتمرد عليهم ، وجزء منهم متواجد في ثكناته، وكان هؤلاء يقومون بالثورات بين الحين والآخر احتجاجاً على سوء أوضاعهم(٢٦)،اذ سعت الدولة العثمانية في عهد مراد الثالث إلى القضاء على بعض تمرداتهم (٢٧)، اذ جرى في عهده تمردان، كان أول احتجاجا منهم على امر السلطان القاضي بمنع شرب الخمور، بعد ما شاعت بين الناس، وأفرط فيها جنود الانكشارية، فثاروا على هذا الامر، واضطروه لرفع أمره بالمنع، ودل هذا على ظهور علامات ضعف في سلطة السلطان الذي غدا لا يستطيع منع الخمور وإقامة أحكام الشرع عليهم(٢٨) ، كما واجه السلطان مراد الثالث تمردا انكشاريا ثانيا، والذي حدث بسبب قيام بعض المسؤولين الماليين بإنقاص وزن العملة الفضية المخصصة لهم، ويرجع ذلك الى محاولة من السلطان وادارته لمواجهة الانفاق العسكري المتزايد نتيجة زيادة أعداد

القوات الانكشارية، ولاسيما بعد سماح السلطان مراد الثالث للمسلمين بالالتحاق بهم وعد ذلك تحوا مهم في سياسة الدولة كما اشر علامة مهمة على توقف الفتوحات في اوربا او تراجعها بشكل اد عن ما سبقه من السلاطين [٢٩] ، وهو ما أدى إلى ثورة الانكشارية في عام ١٥٩٣م في بعض مناطق الدولة (كاستانبول والقاهرة وتبريز) احتجاجا على هذ الاجراء [٣٠]، وهو مادفع السلطان مراد الثالث الى اتخاذ التدابير اللازمة لأنهاء تمردهم[٣١]ومع ذلك يمكن القول ان هذه الفئة قد تلاشت لاحقا وذابت في المجتمع العثماني في اغلب اماكن تواجدهم.

وكانت **قوة السباهية،** في عهد مراد الثالث _كما في عهد اسلافه_ تعدّ من مكونات الجيش العثماني الانكشاري، وأحد أفضل أقسام الجيش التركي، وتستخدم الدواب في تنظيمها العسكري[٣٢]، والذين كانوا من أصل كردي أو مملوكي، وكان قائد السباهية يسمى بكلربك، وهو الوالي العسكري للولاية، ولم يكن لهؤلاء رواتب، بل تعطي السلطنة الأراضي إلى أفراد السباهية (تسمى ديرليك أو الإقطاع)، فإن كانت صغيرة تسمى تيمار، وإن كانت كبيرة تسمى زعامت[٣٣]، وفي عهد السلطان مراد الثالث ثار هؤلاء في عام ١٥٩٣ وكان سبب العصيان تخفيض قيمة العملة العثمانية الاقجة الى النصف، ومع ذلك فقد كان لهذه الفئة الاجتماعية امتيازاتها وحضورها في الدولة في عهده واوكل لها مهام مهمة [٣٤].

٢- الأعيان:

هم الوجهاء في المجتمع، وقد أحرز هؤلاء مناصب ورتب في العهد العثماني، وحافظوا على ألقابهم المتسلسلة من آبائهم وجدودهم[٣٥]، وبينما لم يجر اعتبار أفرادها مسؤولين في الدولة، إلا أنهم اعتبروا ممثلين شرعيين عن السكان، فكانوا يعينون بأمر من الصدر الأعظم، وقويت شوكتهم بعد ضعف السلطنة العثمانية، وأخذت السلطنة تعترف بمكانة العائلات المحلية، ولعل من أسباب تعاظم قوة الأعيان: المشكلات المالية التي عانت منها الدولة العثمانية، وما رافق ذلك من تغيير في نظام أراضي الدولة، وقد فاقمت الحروب بتكاليفها تلك[٣٦].

وسيطر أعيان الأقاليم على مناطق كثيرة، واستقلوا بوجه ما عن العاصمة، و هم في الأصل وجهاء في بلدانهم، كانت الحكومة العثمانية توسطهم – بصفة غير رسمية – بينها وبين الرعية، تتعر ف عبرها على مطالب الناس وشكاواهم، المشكلات. إضافة إلى تفشي الفساد في مؤسسات الدولة، وظهور حركات التمرد التي أضعفت الروابط بين الولايات والمركز كانت البداية عند ما صار هؤلاء ا لأعيا ن (متسلمين)، أي وكلاء عن حكام المنا طق الرسميين كالولاة والمتصرفين، في جباية الضرائب، حيث استعملوا هذا المنصب في زيادة ثرواتهم. ثم صاروا (ملتزمين)، عندما اشتروا من الدولة حق جباية الضرائب لأنفسهم مقابل مبلغ مقطوع، يدفع بعضه مقدما والآخر مقسطًا، فأرهقوا الناس بالضرائب ،وتتكون طبقة الاعيان من فئات عديد يأتي في مقدمتها الولاة وكبار موظفي الدولة المعينين من لدن السلطة العثمانية المركزية والتي استوطنت الاقاليم الخاضعة،فضلاً عن الزعماء والاقطاع المحليين من الذين يتمتعون بالسطوة والنفوذ قبل مجيئ العثمانيين ،وقد سمح لهم بالاحتفاظ بامتيازاتهم القديمة من لدن بعض السلاطين، ثم علماء الدين زعماء المؤسسة الدينية والتجار، اذ ظل هؤلاء يتمتعون بنفوذهم وامتيازاتهم[٣٧] ،وشكلت طبقة الأعيان أو الوجهاء في المجتمع العثماني صلة وصل بين الهيئة الحاكمة والمحكومة، حيث لعبت دور الوسيط فيما بينهما، وشملت كلاً مما يلي:

١-شيخ الإسلام:

هو رئيس العلماء، حيث كان يتم تعيينه من قبل السلطان بنفسه، وكان أحياناً يستدعي الصدر الأعظم ليشاوره في المرشحين لهذا المنصب، وقد استطاعت السلطة السياسية من تثبيت المرتكزات النهائية لمؤسسة شيخ الإسلام، وكان شيخ الإسلام يبقى في منصبه حتى الوفاة، وفيما بعد أصبح متعلقاً بما يملكه شيخ الإسلام من حصانة سياسية، وبقيت كذلك طيلة القرن السادس عشر، لتفسح المجال أمام سياسات الإعفاء والإبعاد والقتل[٣٨]، وكان يتم تعيين شيخ الإسلام من العلماء المشهورين، ثم أضحى يتم اختياره من بين قضاة العسكر، وأصبح مركز شيخ الإسلام، أحد مراكز القوى السياسية المنتشرة في ثنايا مؤسسات السلطة المختلفة[٣٩]،، وقد أنيط بهذا المنصب الكثير من المهام، منها

تعيين وإقالة أعضاء طبقة العلماء، وأضحى تعيين القضاة من صلاحيات شيخ الإسلام، كما له حق تعيين قاضي الجيش والمفتين وخدم المساجد في المقاطعات.

وكان التصوف هي السمة الغالبة على الحالة الدينية في كافة ارجاء الدولة العثمانية التي كانت تحضى بدعم من الخلفاء في مقابل ان تقوم الطرق بإضفاء الشرعية الدينية لهم ،وكان شيوخ الدراويش متحمسون لترويجها بين الناس، دعما للدولة العثمانية، ويشبعونهم بالقيم التي تتمثل في تعظيم فتح الاقطار لاكتساب ارض جديدة لتوسيع رقعة دار الاسلام(٤٠) .

كما كان حق تعيين شيخي المولوية والبكتاشية يعود إليه، حيث يقوم شيخ الإسلام بالتشاور مع الصدر الأعظم أو دون ذلك، برفع التعيينات إلى السلطان للموافقة والتوقيع عليها، وكان شيخ الإسلام في غالب الأمر يتشاور مع الصدر الأعظم، حتى في الوظائف الوسطى والعليا، قبل أن يتقدم باقتراحاته النهائية، كما كان لا بد من الاتفاق بين الرجلين لتعيين قضاة العسكر(٤١).

جدول(٢)

يبين شيوخ الإسلام في عهد السلطان مراد الثالث

اسم شيخ الإسلام	تاريخ توليه منصبه	أهم أعمالهم
جوي زادة حامد افندي	١٥٧٤-١٥٧٧م	كان شيخاً للإسلام قبل تولي السلطان مراد الحكم، توفي سنة ٩٨٥هـ.
جوي زادة حامد افندي	١٥٧٤-١٥٧٧م	كان شيخاً للإسلام قبل تولي السلطان مراد الحكم، توفي سنة ٩٨٥هـ.
قاضي زادة أحمد شمس الدين	١٥٧٧-١٥٨٠م	كان قاضي عسكر روم إيلي، بقي في مقام الإفتاء ثلاث سنوات، توفي ٩٨٨هـ.
معلول زادة محمد افندي	١٥٨٠-١٥٨٢م	كان قاضي عسكر الروم إيلي، تولى شيخ الإسلام بعد قاضي زادة، وعزل من منصبه بأمر السلطان.
جوي زادة حاجي محمد افندي	١٥٨٢- ١٥٨٧م	كان مشهوراً بالفقه بين العلماء، توفي سنة٩٩٥هـ.
عبد القادر در شيخي افندي	١٥٨٧-١٥٨٩م	كان أقدم المتقاعدين من منصب قضاة العسكر، عزل من منصبه بأمر السلطان
بوستان زادة محمد افندي	١٥٨٩-١٥٩٢م	

ب-نقيب الأشراف:

الأشراف هم من سلالة الرسول(صلى الله عليه وسلم)، وقد انتظمت منذ القديم في أطر من علاقات القربى، ويقول الماوردي عن أسباب تشكيل النقابة وطرق قيادتها، فقال: "وهذه النقابة موضوعة على صيانة ذوي الانساب الشريفة على ولاية من لا يكافئهم في النسب، ولا يساويهم في الشرف، ليكون عليهم أحبى وأمره فيهم أمضى...، وولاية هذه النقابة تصح من إحدى ثلاث جهات: إما من جهة الخليفة المستولي على كل الأمور، وإما ممن فوض الخليفة إليه تدبير الأمر كوزير التفويض، وأمير الإقليم، وإما من نقيب عام الولاية، فإذا أراد المولي أن يولي على الطالبيين نقيباً أو على العباسيين نقيباً، يخبر منهم أجلَهم بيتاً، وأكثرهم فضلاً وأجزلهم رأياً، فيولي عليهم لتجتمع فيه شروط الرياسة والسياسة، فيسرعوا إلى طاعته وتسيير أمورهم بسياسته"[٤٢].

فقد استفادوا بهذه الصفة من المراعاة والامتيازات التي منحها العثمانيون لهم، وكان من أهم الواجبات لنقيب الأشراف، تتمثل في إمساك دفتر يسجل أسماء وشجرة النسب الأشراف، حفظ النسب وتسجيل الأعضاء الجدد لدى مولدهم والوفيات، والاهتمام بآدب النسب وأخلاق الأفراد ومكانتهم الاجتماعية، والحكم في الدعاوى الخاصة بالأشراف وإقامة الحدود وهؤلاء يوجدون في جميع طبقات الاجتماعية، فمنهم من كان من العلماء والأئمة، ومنهم من كان من الفلاحين والفقراء، فكان لهم أنشطة متباينة[٤٣]، فعملوا في جميع المهن والحرف، كالقضاء والتدريس والغزل والصياغة وغيرها، وأحرز الأشراف مناصباً ورتباً في العهد العثماني، وحافظوا على ألقابهم المتسلسلة من آبائهم وأجدادهم[٤٤]، وكان نقيب الأشراف في استانبول مسؤول عن تعيين نقباء الأشراف في كل الولايات، وكان هؤلاء يتوزعون بين المذاهب الفقهية الثلاث (شافعي، حنبلي، مالكي).

ج- القاضي: كان القاضي أحد الأعيان في هرم السلطة، وباعتماد السلطنة للمذهب الحنفي كمذهب رسمي للدولة، أصبح القاضي الحنفي يعين من قبل شيخ الإسلام، كونه من فئة المولا الكبير، وهؤلاء يتميزون بقدرات علمية كبيرة، حيث يتم تعيينهم بتوجيه فرماني مدى الحياة[٤٥]، وقد لعب القضاة دوراً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويصدر قراراته بكل ما يمس الأحوال الشخصية (الميراث

والطلاق) والدين والأدب، والشؤون القضائية (القضاء المدني والجنائي)، والمسائل المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية (الصفقات التجارية والعقارية وتنظيم الطوائف الحرفية ويثبت مشايخهم)، وإدارة الأوقاف حيث يشرف على الجهاز الديني ويوجه الوظائف الدينية، ويثبت أصحابها[٤٦].

كما تمتع القاضي بإمكانية تعيين أساتذة المدارس وموظفي الأوقاف ورجال الإفتاء، ومكنته صلاحياته الواسعة من إنصاف الناس، وكان مقر القاضي الرئيسي العثماني الحنفي المذهب هو المحكمة الشرعية الكبرى، يساعده نائب له يفصل في الدعاوى الصغرى، أما الدعاوى الكبرى فهي من اختصاص القاضي ليفصل بها[٤٧]. ولم يكن للقاضي ونوابه رواتب معينة، بل أُخِذَت رسوماً على القضايا من المتخاصمين، كما تنوعت موارده من الضرائب الأميرية، والرسوم التي تقاضاها من القضايا التي فصل بها بنفسه[٤٨]، وكان القضاء العثماني يتصف بسرعة البت في القضايا، حيث يصدر الحكم وينفذ في جلسة واحدة [٤٩].

د- **المفتي:** تضمن النظام القضائي الإسلامي إلى جانب القضاة نوعاً آخر من القانونيين هم المفتون، وكان هؤلاء أقرب إلى الحاكم بصلاحياتهم، وقد استمدوا قوتهم من مركزهم الديني، بسبب اعتماد الحكومة عليهم، لأن قادرون على إضفاء الشرعية على أعمالها، واستصدر بعض المفتين الفتاوى التي تبرر تصرفات السلطنة واضطهادها الحكومي، ولم تحدد مدة ولايته إذ عزل بعض المفتون بعد شهر من تعيينهم، بينما بقي أخرون في مناصبهم لمدة نصف قرن[٥٠]، وعلى الرغم من أنهم لا يملكون صلاحية اتخاذ القرار، إلا أن القضاة استعانوا في كثير من أحكامهم بالمفتين، فكانت وظائفهم تنحصر في مراجعة التراث الحقوقي، ومهمتهم إعطاء الرأي في القضايا المطروحة، وتقدير مدى مطابقتها لأحكام الشريعة، وكان هؤلاء يبنون آرائهم رداً على الأسئلة التي يتعرضون لها من القضاة، وكان جهاز الإفتاء أقل تنظيماً من جهاز القضاء، وكان المفتون دون القاضي في الرتبة، ويرجع سبب عدم تنظيم جهاز الإفتاء، إلى عدم تقاضي المفتين أية مرتبات رسمية، ولأنهم كانوا

متساوين من الناحية النظرية مع بعضهم البعض، وأصبح هذا المنصب وراثياً أو محصوراً في عائلة واحدة أو عائلات معينة [٥١].

٣- الهيئة العامة:

يقصد بالهيئة العامة القسم الأعظم من الرعية فيما يطلق عليهم أيضاً تسمية العامة، ويرجع سبب تسميتهم بهذا الاسم، لكثرت عددهم وعدم إحاطة البصر بهم[٥٢]، وقيل لجهلهم بالأمور الدينية التفصيلية، وإلتزامهم بالعموم فقط، فهم يقرون بالله ورسوله، لكنهم لا يعرفون أسرار الشرع، وبالتالي فكلمة محكوم أو عامي أي ليس لهم بالثقافة العامة، أو بأحد فروع المعرفة.

وقد عاشت هذه الفئة في ظروف قاسية وصعبة، إلا أنها لعبت دوراً مهماً في أوضاع المجتمعات عامةً، وفي مختلف مناحي الحياة، وقد ضمت هذه الفئة شرائح متعددة، أهمها: التجار وأصحاب الحرف والفلاحين الذين يشتغلون في مزارع الإقطاعيين، وشرائح أخرى ارتبطت بها[٥٣].

ا_الفلاحون: وهؤلاء يشكلون الغالبية من السكان، وقد قسموا إلى درجات عدة، حيث يأتي في أدنى المراتب الفلاحون الخاضعون لنير الإقطاع مباشرةً وهؤلاء أفقر الفئات الفلاحية، حتى أن زواجهم كان مرتبط بموافقة الآغا أو البيك، ويليهم العمال الزراعيون وهؤلاء تمتعوا بحرية أكبر في التجول للحصول على لقمة العيش، وهناك الفلاحون الفقراء وهم ممن امتلكوا قطعة أرض، إلا أنها لا تكفيهم للحصول على لقمة العيش فاضطروا لتقديم خدماتهم للأغنياء، أو عملوا في المدن أعمال مختلفة. والفلاحون متوسطي الحال، وهم ممن ملكوا قطعة أرض، تمنحهم ما يكفيهم لمستوى حياة متواضعة. والفلاحون الأغنياء قاموا بتشغيل فلاحين أخرين في أرضهم، وتحت إشرافهم، إلا أن مصاريفهم لا تعرف التبذير. كما وجد فلاحو الدولة الذين عاشوا في قلق دائم، إلا أن أحوالهم كانت أحسن من أحوال الفلاحين العاملين لدى الإقطاعي[٥٤].

وقد شكل الفلاحون قاعدة النظام (الاقتصادي- الاجتماعي) الإقطاعي، إذ عاش الفلاح في ظل هذا النظام حياة قاسية، فرضخ لظلم الملاك والإقطاعيين، وقد جمعت الضرائب من الفلاحين لتلبية

متطلبات الطبقة الحاكمة، فكثر السلب في صفوف الإدارة العثمانية، مما أثر سلباً على الزراعة وتشتت المزارعون[٥٥]، أما من بقي في أرضه كان يكتفي بما يسد رمقه من الأرض، وانكمش على نفسه، بسبب سوء معاملة القائمين على الزراعة لهم [٥٦] .

ب- التجار: تمثل هذه الفئة شريحة كبيرة من الفئة المحكومة، وانقسم التجار في الدولة العثمانية إلى قسمين رئيسيين، الأول: كبار التجار[٥٧]، وهؤلاء يمتلكون أملاك ضخمة، ويتمتعون بعلاقات تجارية خارجية واسعة، وعيّن كبير التجار والمسمى بشهبندر التجار رئيساً لغرفة التجار، وكان يختار من بين أكثر التجار ثراءً وله سلطة عليهم جميعاً، ويحل الخصومات، وينظم أمورهم الداخلية[٥٨]،

والثاني: صغار التجار: كان هؤلاء يعملون على مستوى محلي مثل ملاكي الدكاكين، وقد انضوى هؤلاء في نقابات وأصناف بحسب نوع التجارة التي مارسوها، (كتجار التوابل والملابس والبن)، اذ كان لكل صنف سوق يجتمعون به، ويسمى باسمهم، وكان على التاجر الذي يريد ممارسة مهنة معينة أن يتقدم بطلب لرئيس التجار لتسجيله في النقابة، مع تبيان نوع التجارة، وعليه التحقق من سمعتهم بين الناس[٥٩].

وقد سيطر المسلمون على التجارة، وشكلوا قطاعاً من المجتمع ينعم بالثراء والاحترام، وكان كبار التجار يعتبرون من بين أعيان المدينة، وقد أمكن الكثير من التجار من الحصول على ثروات مالية ضخمة[٦٠]، ومن هنا فقد شكل التجار أحد أجزاء الطبقة العامة في المجتمع العثماني، على الرغم من غناها المادي.

ج- أصحاب الحرف: تمثل هذه الفئة جزء كبيراً من الطبقة العامة، وقد ساهم أصحاب الحرف بشكل فعال في النشاط الاقتصادي في الدولة العثمانية، كان للطوائف الحرفية دوراً مهماً في المجتمع، عبرً التنظيم الاجتماعي، إذ كان لكل طائفة نظامها وكيانها وتقاليدها، ولم يكن أبناء الطائفة يسمحون لأحد بممارسة حرفتهم إلا برضاهم، شريطة أن يوافق على التقييد بتعليمات الطائفة[٦١].

كما منعت الطوائف من انتاج أو بيع السلع التي لم تختص بإنتاجها أو بيعها أصلاً[٦٢]، وقد فرضت الدولة العثمانية الضرائب على الصناعات والحرف، ومنها الضرائب المفروضة لصالح الإدارة المركزية في استانبول، بموجب أوامر سلطانية، والتي تستوفيها الدولة لصالح تغطية النفقات الخارجية كتجهيز الحملات العسكرية، فضلاً عن الضرائب المدفوعة لصالح أمير اللواء، والتي يشار إليها بالتكاليف العرفية[٦٣]، ومن ثم فقد اختلفت أوضاع أصحاب الحرف المادية، فمنهم من عانى من فقر الحال ومنهم من كانت أحواله جيدة، ويعيش في ترف الحياة، وقد شكل ارباب الحرف الطبقة الوسطى في المجتمع العثماني ،وشكلوا منظومة متخصصة عرفوا بالأصناف وكان لهم رؤساء خاصين بكل صنف التي يقومون بصناعتها وبيعها في الاسواق وغدا ارباب الحرف عماد هذه الطبقة وهي تشكل طبقة اجتماعية كبيرة ، وكثيرة العدد منقسمة الى طوائف بحسب المواد التي يصنعونها منتشرة في عموم الدولة العثمانية، كما عرفت صناعة الحرف نقابات تخصصية تظم فيها كل نقابة متخصصة في حرفة معينة منصو ص عليها،وكان لكل حرف يطلق على رئيسها شيخ الحرفة وعلى معاونوه كتخدا، او كاهيا وكان هؤلاء مخولون بمراجعة الدولة نيابة عن اتباعهم [٦٤].

وتعد طبقة الفقراء من ادنى طبقات المجتمع العثماني وهي الفئة العاطلة عن العمل من المتسولين ومعهم العمال الذين يقتاتون على جهدهم العضلي الذي يوفر لهم لقمة العيش، وهم العتالون في الاسواق والموانئ، وكذلك العبيد الذين تعج بهم قصور السلاطين والامراء وكبار رجالات الدولة وعلية القوم وكانوا يجلبون من الغزو او يباعون في الاسواق وكان لهم حقوقهم التي كفلها لهم الاسلام والدولة العثمانية[٦٥] .

الخاتمة:

بعد دراسة موضوع البنية الاجتماعي في الدولة العثمانية في عهد السلطان مراد الثالث ١٥٧٤-١٥٩٥م، يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

تعددت هيئات المجتمع العثماني، بين الهيئة الحاكمة والأعيان والهيئة المحكومة، اذ أخذ المجتمع العثماني تركيباً هرمياً، رأسه السلطان العثماني المتفرد بشؤون الحكم، وقاعدته الهيئة المحكومة والتي شملت غالبية السكان، والتي كان لها الدور الأهم في استقرار المجتمع وتطوره، وبذلك

فقد كانت حركة التطور الاقتصادي والاجتماعي التي شهدتها الدولة العثمانية في المدة الممتدة بين عامي ١٥٧٤-١٥٩٥م، استمراراً للمرحلة السابقة من الحكم السلاطين العثمانيين.

الهوامش والمصادر:

١ - للتفاصيل ينظر: كواترت،دونالد: الدولة العثمانية١٧٠٠-١٩٢٢، تعريب ايمن الارمنازي ، مكتبة العبيكان ،الرياض ٢٠٠٤، ص٣٠٥-٣٠٦.

[٢]- للتفاصيل ينظر : إينالجيك، خليل ، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار ،ترجمة محمد ،م، الارناؤوط، دار المدار الاسلامي ،بيروت ٢٠٠٢، ص.١؛ كواترت: الدولة العثمانية١٧٠٠-١٩٢٢،ص ص ٣٠٧-٣٠٨.

(٣) أوزتونا، يلماز: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود سليمان، مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول، ط١، ١٩٨٨م، مج٢،ص٥٩١ .

٤ - كواترت: الدولة العثمانية١٧٠٠-١٩٢٢،ص ص ٢٦٢-٢٦٣ .

[٥]- فهد، بدري محمد: العامة في بغداد في القرن الخامس الهجري، (بحث تاريخي في الحياة الاجتماعية لجماهير بغداد)، مطبعة الإرشاد، بغداد، د.ط،١٩٩١م، ص١٢.

[٦] - عابدين، التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية ص ص٥١ -٥٣؛ كواترت، الدولة العثمانية، ص٢٩٠-٢٧٩.

[٧] - كواترت، الدولة العثمانية، ص٢٦٢-٢٥٨؛ إنالجيك، الدولة العثمانية، ص ٢٣٣ .

[٨] - للتفاصيل ينظر: كواترت، الدولة العثمانية، ص ٢٧٥ وما بعدها.

[٩] - للتفاصيل ينظر: كواترت، الدولة العثمانية، ص٢٧٩-٢٨٥ ؛إنالجيك، الدولة العثمانية، ص ٢٣٥ .

١٠- احمد عبد الرحيم مصطفى في اصول التاريخ العثماني ، دار الشرق، القاهرة،١٩٨٢، ص١١٣.

[١١] - أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية،مج٢، ص ص ٥٧٨-٥٧٩.

[١٢]- الشناوي، عبد العزيز محمد: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٨٠م، ص٣٤٣؛ مانتران، روبير:تاريخ الدولة العثمانية ،ترجمة بشير السباعي، دار الفكر، القاهرة ،١٩٩٣،ج١،ص ٢٥١ ؛ أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، مج١،ص ٤٢٧-٤٣٠.

[١٣]- ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تح: محمد مصطفى، ط٢، ١٩٦١م، ج٥، ص٢٣٣-٢٣٤.

[١٤] - معاذ محمد عبد القادر عابدين، التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية (٩٧٤- ١٣٤٢هـ/ ١٥٦٦- ١٩٢٤م) ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الفصل الثاني: ١٤٣٧هـ ٢٠١٧/م،ص٤٧؛ مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ج١، ص ص٢٥٠ -٢٥٣؛ أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، مج١،ص ٤٢٧؛ كواترت: الدولة العثمانية١٧٠٠-١٩٢٢،ص ص ٢٧٤-٢٧٥.

[١٥]- الشناوي: الدولة العثمانية، ص٣٤٧؛ اينالجك، الدولة العثمانية ،ص ص١٣٥-١٣٨.

١٦ – نوربانو سلطان

١٧ – صفية خاصكي سلطاناسمها الاصلي كان صوفيا بيلوجى بافو، هي زوجة السلطان العثماني مراد الثالث، ووالدة السلطان محمد الثالث وحصلت على لقب السلطانة الام.عندما تولى مراد الثالث الحكم أراد ان يجعلها سيدة النساء. وأصبحت صفية لها مكان بارز ومهم وذلك بسبب ذكائها بجانب جمالها البراق.

١٨ – صقوللو محمد باشا

١٩ – أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، مج١،ص ٤٢٦–٤٢٩؛ سنجر،اصلي :المراة العثمانية بين الحقائق والاكاذيب، ترجمة سمير عباس زهران، دار النيل ،القاهرة ،٢٠١٤،صص٤٣–٤٥؛ كواترت، الدولة العثمانية، ص ص ٨٢–٨٥؛

٢٠ – للتفاصيل ينظر: محمد احمد محمد الثقفي زواج اللاطين العثمانيين من الاجنبيات واثره في اضعاف الدولة كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ،جامعة ام القرى ،مكة المكرمة ،١٣–١٤٣٢ هـ، ص ص ٤٦–٧٧؛ أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، مج١،ص ٤٠٨.

[٢١]– نافع، غيثاء أحمد: العلاقات العثمانية– المملوكية (٨٧٢–٩٢٣هـ/١٤٦٨–١٥١٧م)، المكتبة العصرية للطباعة، صيدا، د.ط، د.ت، ص١٧٩–١٨٠.

[٢٢]– الضيقة، حسن: الدولة العثمانية (الثقافة، المجتمع والسلطة)، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٧م، ص٨٧؛ أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، مج١،ص ص ٤١٢–٤٤٠.

[٢٣]– نافع: العلاقات العثمانية– المملوكية، ص١٨٠.

[٢٤] –غرابية: سورية في القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص٤٨.

[٢٥] –كلمة تركية الأصل، مؤلفة من مقطعين الأول يكي بمعنى جديد، وجري بمعنى العسكر، يكيجري أي العسكر الجديد، وهم جيش من المشاة، انشئ في عهد السلطان أورخان، كان نواته من أهل الفتوة في الاناضول، ثم اعتمد على أبناء نصارى البلقان بعد تتريكهم وتنشئتهم على الإسلام، وكان جنوده عزاباً ثم سمح لهم بالزواج في عهد السلطان سليم بشرط كبر السن، ثم أطلق لهم حق الزواج. انظر: راسل: تاريخ حلب الطبيعي، مصدر سابق، ص٤٠٩.

[٢٦] –أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ص٣٨٩.

[٢٧]– خليفة، حاجي: فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار (تاريخ ملوك آل عثمان)، ترجمة: سيد محمد السيد، جامعة جنوب الوادي، سوهاج، د.ط، د.ت، ص١٢٤–١٢٥.

[٢٨]– الصلابي، علي محمد: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التوزيع والنشر الإسلامية، بور سعيد، ط١، ٢٠٠١م، ص٣٤٨.

[٢٩]– يوسف، عماد عبد العزيز: تمردات الانكشارية في الدولة العثمانية (١٤٨١–١٦٤٨م)، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، مج٩، عدد٤، ٢٠٠٩م، ص٣٠٤؛ الصلابي، المصدر السابق، ص٣٤٨.

[٣٠] -طقوش، محمد سهيل: تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٣، ٢٠١٣م، ص٢٤٢-٢٤٣.

[٣١]- خليفة: فذلكة أقوال الأخيار، ص١٢٤-١٢٥؛ للتفاصيل ينظر: ايرينا بيتروسيان، الانكشاريون في الامبراطورية العثمانية، ترجمة مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ،مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ،دبي ،٢٠٠٤، ص ص١٨١-١٨٥؛ أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية،مج١،ص ٤٢٨.

[٣٢]-عامر، محمود علي: الدولة العثمانية تاريخ ووثائق، دار الرحاب للنشر، دمشق، ط١، ٢٠٠١م، ص٢٧٤.

[٣٣] -عبد الرحيم: أصول التاريخ العثماني، مرجع سابق، ص١٢٧.

[٣٤]- أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية،مج١، ص٤٢٩.

[٣٥]-سركو، ماري دكران: دمشق فترة السلطان عبد الحميد (١٨٧٦-١٩٠٨م)، الهيئة العامة السورية للكتابة، دمشق، ط٢، ٢٠١٠م، ص٤١.

[٣٦]-مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ج١، ص٥٠٨.

[٣٧] - للتفاصيل ينظر :أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، مج١، ٣٨٢-٣٨٦؛عابدين، التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية ص ٣١، علاوي، نسيبة عبد العزيز، دور آل كوبرولو في إصلاح أوضاع الدولة العثمانية، مجلة أبحاث كلية لأساسية، جامعة الموصل، ع٢ (٦)، أيار ٢٠٠٧م، ص ص.٢- ٣٢؛

[٣٨]- كيدو، أكرم: مؤسسة شيخ الإسلام في الدولة العثمانية، تر: هاشم الأيوبي، جروس يرس، طرابلس، ط١، ١٩٩٣م، ص٤٠-٥٥.

[٣٩]- الضيقة: الدولة العثمانية، ص١٢٣-١٢٦.

[٤٠] - أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية،مج١، ص ص٨٨-٩٠ ؛ كواترت، الدولة العثمانية، ص.٢٦٢-٢٦٣.

[٤١]- كيدو: مؤسسة شيخ الإسلام، ص٧٩.

[٤٢]-الماوردي، علي بن محمد بن حبيب (ت:٤٥٠هـ): الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تح: أحمد مبارك البغدادي، دار ابن قتيبة، الكويت، ط١، ١٩٨٩م، ج١، ص١٢٦.

[٤٣]-مانتران: تاريخ الدولة، مرجع سابق، ج١، ص٥٧٠-٥٧١. وكوثراني: السلطة، ص٤٥.

[٤٤]-سركو: دمشق فترة السلطان عبد الحميد، ص٤٠-٤١.

[٤٥] -إن القضاة في الدول العربية لم يكونوا على درجة واحدة، إذ كان قضاة دمشق والقاهرة ومكة المكرمة والمدينة المنورة وحلب وغيرهم، وكان عددهم في الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر حوالي ١٧ قاضياً يعينون مدى الحياة، أما الفئة الثانية من القضاة فكان القضاة العاديون، وهؤلاء يتم تعيينهم من قبل قاضي عسكر الأناضول. انظر: غربي،

الغالي: دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي (١٢٨٨-١٩١٦م)، ديوان المطبوعات الجامعية، ط٢، ٢٠١١م، ص٨٨.

[٤٦] – مانتران: تاريخ الدولة، ج١، ص٥٣٤-٥٣٥. وكوثراني: السلطة، ص٤٤.

[٤٧] – غرابية: سورية في القرن التاسع عشر، ص٥٣-٥٤.

[٤٨] –غرابية، عبد الكريم: مقدمة تاريخ العرب الحديث (١٥٠٠-١٩١٨م)، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، د.ط، ١٩٦٠م، ص٨٢-٨٣.

[٤٩]–عوض، عبد العزيز محمد: الإدارة العثمانية في ولاية سورية (١٨٦٤-١٩١٤م)، دار المعارف للطباعة، القاهرة، د.ط، ١٩٦٩م، ص١١١-١١٢.

[٥٠] –غرابية: سورية في القرن التاسع عشر، ص٥٥.

–[٥١] غرابية: مقدمة تاريخ العرب، ص٨٦. وعوض: الإدارة العثمانية، ص١١٨.

[٥٢]– الصفدي، صلاح الدين خليل: نكت الهميان في نكت العميان، المطبعة الجمالية للطباعة، القاهرة، د.ط، ١٩١١م، ص١٠.

[٥٣]– طرخان، إبراهيم علي: النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، د.ط، ١٩٦٨م، ص٣١٠.

–[٥٤] نعيسة: مجتمع مدينة دمشق، ج١، ص٣٠٧.

–[٥٥] حنا: ملامح من تاريخ الفلاحين، ص١٥٧.

[٥٦]– سركو: دمشق فترة السلطان عبد الحميد، ص١٨٧-١٨٩.

–[٥٧] خلال مرحلة القرن السادس عشر وجد شيخ التجار، الذي كان يعيّن بإجماع التجار، ويشترط فيه أن يكون صاحب دين وأخلاق، أهلاً للمشيخة، لائقاً بها، وأن يختاره ويرضى به كامل التجار، وأن يوافق السلطان والقاضي على تعيينه. انظر: كوثراني: السلطة، ص٦٤.

[٥٨]– جب، هاملتون وبويون، هارولد: المجتمع الإسلامي والغرب، تر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ط١، ١٩٩٧م، ج٢، ص١٥١.

[٥٩]– نصار: التنظيمات الحرفية، ص٢٢٢.

[٦٠]– جب وبويون: المجتمع الإسلامي والغرب، مرجع سابق، ص٢٦٩.

[٦١]– عبد الجبوري، أحمد حسين: القدس في العهد العثماني (١٥١٦-١٦٤٠م دراسة سياسية عسكرية إدارية اقتصادية اجتماعية ثقافية)، دار الحامد للطباعة، د.ط، د.ت، ج١، ص٢٤٩.

[٦٢]– جب وبويون: المجتمع الإسلامي والغرب، مرجع سابق، ج٢، ص١١٢.

[٦٣]- عبد الجبوري: القدس في العهد العثماني، مرجع سابق، ج١، ص٢٨٤.

[٦٤] - للتفاصيل ينظر : أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية،مج٢،ص٥٨٢-٥٩١. اينالجك ،الدولة العثمانية ، ص ١٣٥-٢٥٠

[٦٥] - كواترت، الدولة العثمانية، ص.٢٦٢-٢٦٣؛ أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية،مج٢، ص ص٥٧٨-٥٧٩.